

ANFANG MS 27

المؤلف :

الكتاب :

الطبعة :

الرقم

النسخ

المالك

المصدر

الوسيط

التقييم : ط

عدد الصفحات

تاريخ التأليف

تاريخ الاقتناء أو التصوير :

الملاحظات

البداية :

النهاية

هذه رسالة في
المناظرة للشيخ محمد
الساجاني
الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على
نعمه لسالماتش الفقيه محمد المدعو بسا

بالا بیمن

بالا بعض وثق برسمان هذا التعريف
لا فساد المعرفة أو عيوب مانع من اعينان و
هو اسانه ففاسد فلصاحب التعريف او

فمن جامع
على تعريف
من يمنع
هذه
الاول
لا لعل علي
لم يكن
كان القاصد
الاول

[illegible]

فيه تخطي الى قضيتين فاذا قلت انه غير جازم مع
 لفظة فلا تخطي فقلت ان المعرفة صادقة عليه
 والتعريف غير صادق واذا قلت انه غير مانع من
 مادة فلا تخطي فقلت انك قلت انك تورد صاحب
 التعريف ان يمنع كلامه من تبيين التعريفين
 وسند ذلك المنع في الغالب محرم بل مراد بالمعرفة
 او التعريف فاعرف سبل الله عليك وفيه
 في تقدير الابطال بالثالث وهو ان هذا التعريف
 مستلزم للدور والتسلسل وهو محال ولا تعريف
 يستلزم المحال فهو فاسد ولا مجال لمنع الكبري
 من اجل منع الاستلزام وسند في الغالب محرم
 التعريف او منع الاستحالة مستند ايات
 هذا الدور وغير محال وان هذا التسلسل
 غير محال وبيان محالهما عن عدم محالهما في علم الخبير على
 الكلام وكيفية هذا الاجمال مدنا واعلم انه
 قد يفتق التعريف بان لا ليس اجلي من المعرفة
 كتعريف النار بان سيلي يشبه النفس في اللطافة
 اقول والنفس اخفى من النار ومن شرط صحة
 التعريف كونه اجلي من المعرفة واما الاستحالة
 لا لفاظ الغريبة واردة المدلول الا لتوامي
 الا لتوامي واستعمال الالفاظ المشتركة او المجاز

هذا الدور وغير محال وان هذا التسلسل غير محال وبيان محالهما عن عدم محالهما في علم الخبير على الكلام وكيفية هذا الاجمال مدنا واعلم انه قد يفتق التعريف بان لا ليس اجلي من المعرفة كتعريف النار بان سيلي يشبه النفس في اللطافة اقول والنفس اخفى من النار ومن شرط صحة التعريف كونه اجلي من المعرفة واما الاستحالة لا لفاظ الغريبة واردة المدلول الا لتوامي الا لتوامي واستعمال الالفاظ المشتركة او المجاز

بدون

بدون القرينة الواضحة المعينة المراد فهو بد
 حسن التعريف لا صحة اذا كان المعنى المقصود
 اجلي من المعرفة وقد استشهدوا بما قص
 التعريف مستند وموجه مانع ومعه ان
 الا عتراض لا يكون الا بطل في دعوى بطلانه
 والاستدلال على ثبوت الدعوى بما عرفت والجواب
 عن ذلك منع مقدمات ذلك الدليل وقد
 عرفت لكن هذا اذا لم يدع صاحب التعريف بان
 هذا التعريف حد او رسم فاذا ادعى انه حد فكان
 ادعى ان العام والخاص اللذين فيه من الذاتية
 فيسمى العام جنسا والخاص فصلا واذا ادعى انه
 رسم فكان ادعى ان احدهما او كليهما من العرضيات
 فيجوز الا عتراض بمنع كونهما من الذاتية ومنع
 كون احدهما او كليهما من العرضيات ومورد المنع
 بانما الدعوى الضمنية فاعرف ودفع هذا انما
 يكون بابيات الذاتية او العرضية وهذا غير لما
 قيل ان تمنع الذاتي عن العرضي عسير واعلم ان كون
 الحد بمعنى المتكسب عين الذاتية انما هو عرف
 اهل الميزان ومن وافقهم وانما في عرف اهل العربية
 وهو التعريف الجامع المانع سوا كان بالذاتيات
 او بالعرضيات فقلت قال مجده بكذا ان يدفع

هذا الدور وغير محال وان هذا التسلسل غير محال وبيان محالهما عن عدم محالهما في علم الخبير على الكلام وكيفية هذا الاجمال مدنا واعلم انه قد يفتق التعريف بان لا ليس اجلي من المعرفة كتعريف النار بان سيلي يشبه النفس في اللطافة اقول والنفس اخفى من النار ومن شرط صحة التعريف كونه اجلي من المعرفة واما الاستحالة لا لفاظ الغريبة واردة المدلول الا لتوامي الا لتوامي واستعمال الالفاظ المشتركة او المجاز

المنع المذكور بان المراد به عرف اهل العربية
ثم اعلم ان المنع الذي هو الاعتراض ايضا وقع في
هذا المراسلة فهو معنى طلب الدليل ويسمى
نقضا تفصيليا ومناقضة وقد يستعمل في بعض
الكتب بمعنى الدفع مطلقا حوا كان بطلب الدليل
او بالابطال والاستدلال ثم ان طلب الدليل
قد يحلوا عن ذكر السند كان يقال لا نسلم ما ذكره
او يقال هو ممنوع ولا يرد على هذا القدر
ويسمى هذا منعاً مجرداً او قد يذكر معه سند ويسمى
تفصيل السند في التصديق والمنع المجرد صحيح
لكن المنع مع السند اقوى منه والتصديق في عرفهم
ما يذكر بقوة المنع وايضا وقع النقض بدون
هذا التفصيل فهو معنى ابطال السند بالبدل
الواجب الثاني في التقسيم وهو ما
تقسيم الكل الى جزئياته واما تقسيم الكل الى اجزاء
والكل يسمى معنهما ومورد القسمة
وسمى الجزئيات والاجزاء قسما ويسمى
كل قسم بالنسبة الى القسم الاخر قسما ويسمى
القسم الذي دخل في المقسم ولم يذكر في التقسيم
واسطة بين الاقسام وشرطا صحة التقسيم
الاجمع والمنع ويسمى الاول الحصر ومعناه ان لا يترك

المنع والاعتراض
والنقض
منه
المنع
الاعتراض
النقض

المنع المجرد

المنع المجرد

في التقسيم ذكر بعض ما دخل في المقسم ومعنى
البيان ان لا يذكر في التقسيم ما لم يدخل في المقسم
ومن شرائطه ايضا تباين الاقسام فكل
في تقسيم الكل الى جزئياته ومعناه ضم قيود
الى المقسم فقد يذكر المقسم في الاقسام صريحا
كقولك الانسان اما انسان ابليس واما انسان
احود وقد يدخل في معنهم الاقسام كقولك
الكلمة اما اسم او فعل او حرف وقد يجزئ
وهو مراد كقولك الانسان اما ابليس او صود
ثم ان هذا التقسيم اما عقلي واما استقرائي
والاول ما لا يجوز العقل فيه شيئا اخر ويكون
ذكر الاقسام فيه بالتردد بين الالبات والنفي
كقولك المعلوم اما موجود او لا والثاني ما يجوز
العقل فيه شيئا اخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستزاد
كقولك العنصر اما ارض او ما او ملو او نار
والتقسيم الاستقرائي حقه ان لا يرد فيه
بين الالبات والنفي لكن قد يذكر في صورة
الحصر العقلي بالتردد كذلك فيكون بعض
الاقسام مراسلا للشيء ومعنى مراسلة ان يكون
مفهوم القسم اعم مما وجد بالاستزاد مما صدق
عليه ومعنى هذا العموم ان يجوز العقل صدق

ذلك المفهوم على غير ما وجد كقولك العنصر
 اما ارض او لا والثاني اما اول والثالث اما هو
 او لا وهو النار فالقسم الاخير مرسى لا يخص
 في النار بحسب العقل بل بحسب الاستقفا
 فصل في الاعتراض على حصر التقسيم
 فان كان عقليا ينقضه السائل بوجود قسم
 اخر جوهر العقل وان كان استقفا لثبات
 منقضة بوجود قسم اخر في الواقع وقد يظن
 السائل التقسيم الاستقفاي المراد بين النفي
 والاثبات تقسيما عقليا فيقول انه باطل
 لجوهر العقل فثما اخر كان يقول في تقسيم
 العنصر كما ذكرنا ان القسم الاخير لا يخص
 في النار لا يجوز بحسب العقلان ينقسم الى
 النار وعينها فيجاب عنه بان القسمة
 استقرائية والعنصر الذي جوزه غير
 متحقق في الواقع والتقسيم الاستقفاي لا
 يبطل الا بوجود قسم اخر في الواقع فاذا
 ابطال السائل لعدم الخضر ففقد جميع عنه
 القاسم بنحو ان التقسيم اعني ان يد منه
 بمعنى لا يشهد بواسطة فصل قد ينقض
 بانه يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع

فسيما

فسيما له وذلك اذا كان بعض الاقسام اعم من
 الاخر كما اذا قلت الجسم اما حيوان او نام
 فان الحيوان قسم من النامي في الواقع وقد
 جعل في هذا التقسيم فسيما له ويجاب عنه
 بمنع الذرور المذكور مستقفا بان نحو يراعي
 ان يراد بنام غير الحيوان وقد ينقض بانه
 يلزم فيه ان يكون قسم الشيء في الواقع فثما
 له وذلك اذا كان بعض الاقسام مبينا للمفهوم
 كما اذا قلت الانسان اما فري او زنجي ففري
 قسم الانسان لانها قسمان من الحيوان
 وقد جعل في التقسيم فسيما له وقد ينقض
 بان القسم فيه اعم من المقسم كما اذا قلت
 الانسان اما ابيض او اسود فيجاب عنه
 بان المقسم معتبر في الاقسام وقد ينقض
 بانه تقسيم الشيء الى نفسه وذلك اذا كان
 بعض الاقسام مساويا للمقسم كنقسم الانسان
 الى البعير والذئبي فصل قد ينقض التقسيم
 بان فيه تضاد في الاقسام اي ضد في ماعلي شي
 واحد وذلك اذا كان بين الاقسام كلاما او
 بعضها اعم من وجه كما اذا قلت الحيوان
 اما انسان واما ابيض لانهما يصده فان على

الاشنان الا بعض قال السارج المطالع المقصود
من التقسيم التمايز بين الاقسام اقول يعنى
من التمايز التباين لكن المقصود انما يبطل
به التقسيم الحقيقي وهو جعل المقسم شيئا
مما يفرق في الواقع ولا يفرق التقسيم الاعتباري
وهو تقسيم الكل الى مفهومات متباينة
متمايزة في العقد وان كانت متعادلة
في الواقع كتقسيم الكل الى اقسام خمسة
مع انها متعادلة في اللون كما بينه الفنون
فقد يعترض على التقسيم بانه باطل لتصادق
الاقسام فيه فيجاب عنه بانه تقسيم اعتباري
يكفي فيه تمايز الاقسام بحسب المفهوم ولا
يضم التقصدي في الواقع اقول فالشيء الواحد
باعتبار انقسامه مفهومات متباينة
اشياء متعددة في حين قد في الاقسام المتعددة
فأعرفوا لولا ان هذا هو ان سقوط هي
لذلك بما ناهداكم الله تعالى فخص
في تقسيم الكل الى اجزائه وهو تخصيص ما فيه
المقسم بذكر اجزائه فليس فيه ضم فيود ان
المقسم مرتبط بالحصر وتباين الاقسام ودخول
كل قسم في المقسم كتقسيم المعجون الى عسل

وهو

وشوئيد ذلك استلزام الاعراض عليه ودفه
فصل اعلم ان معنى تحقق المراد ارادة معنى
غير ظاهر من اللفظ كإرادة الخاص من العام
بقريته المقابلة كمن لا تمنع ارادة الجواز بدون
العلاقة المعتبر المذكورة في علم البيان فلا يراد
الفرق من الكتاب مثلا واما القرينة المانعة
من ارادة الحقيقة فلا تجب اذا كان المحور
ماتعلا ان المانع يكفيه الجواز والقرينة المانعة
انما تستلزم للفظ بالمعنى المجازي لا للتحقق
الباب الثاني في التصديق وما في معناه من
الركبات الناقصة اعلم ان التصديق اذا قاله
احد يقال له الدعوى والمدعى وقائله المعلن
لان من حقه التعليق عليه فان لم يكن متروكا
بدليل ولم يكن بدعوى جليا فللسائل ان يمنع
ومنعاه طلب الدليل عليه وان كان بدعوى
جليا فلا يصح منعه ويسمى منعه مكابرة وان
كان متروكا بدليل فللسائل جلال وظائف
المنع والمعارضة والعقوص فهما ثلاث
مقالات المقالة الاولى في المنع اعلم ان للسائل
منع مقدمة الدليل اذا لم يستدل المعلن
عليها ولم تكن بدعوى جلية ولا يصح منع المدعى

صلى الله عليه وسلم

والمؤمنون

الذين آمنوا

بالحق

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

المعلن ابطاله بل لو استند به السائل واعلم ان
 المتنوع لو كان مقدمة دليل المعلن للمعلن
 وظيفة اخرى للتخلص عنه وهو انباء المدعي
 بدليل اخر وذا الحام من وجه فاعرت فصله
 وعند انباء المعلن مدعاه او مقدمته بدليل
 او با بطلان السند للسائل ان يمنع حيا من مقدمات
 الدليل والابطال فالم تكن بدعية جلية فاذا
 منع ياتي فيه التفصيل السابق **فصل**
 ومنع السائل مقدمة دليل المعلن لا يضر
 المعلن وذلك اذا ذكر المانع سند السائل الاعتراف
 بدعوى المعلن كما اذا قال المومن العالم طرد
 لانه متغير وانبت الصغرى بانه لا يخلو عن
 الحكمة والسكون فقال العنسي لا نسلم عدم
 خلوه عنهما لا يجوز ان يخلو عنهما كما في ان
 حدوده هذا السند فيه اعتراف بحدوث
 العالم **فصل** لو ابطال السائل دليل المدعي
 الغير المعلن او مقدمة دليل المدعي قبل
 ان يستدل المعلن على تلك المقدمة فذا
 يسمى غصبا لان الاستدلال يصب المعلن
 وقد غصب السائل واختلف في انه مسموع
 يجب على المعلن ان يجيب عنه والمحققون

قائما

قالوا انه غير مسموع ومن قال انه مسموع يقول
 ان للسائل ان يقول اردت المنع مع السند بما
 ذكرته في صورة الا بطلان الاستدلال يستحق
 الجواب ح البتة قال في التوضيح ينبغي لمن حكم
 بفساد مقدمة معينة ان يورد اعتراضه
 عليها على سبيل المنع لا على سبيل الا بطلان الدليل
 يقول الخصم انه غصب فيحتاج الى العفانية
فصل الغصب في عرقم استدلال السائل
 على بطلان ما صرح منعه فالمعارضة ليست
 بغصب لانه ابطال الدعوى بدليل بعد استدلال
 المعلن عليه وليس بمنع الدعوى بعد الاستدلال
 عليه صحيحا وكذا النقض ليس بغصب لانه
 ابطال الدليل بدليل لا يصح منع الدليل لان
 المنع انما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل
 لا يمكن الاستدلال عليه لانه مركب من مقدمات
 والدليل لا ينفخ الا مقدمة واحدة وهذا
 بحث واستقر المعارضة والنقض **فصل**
 اعلم ان السائل قد يمنع تقرب دليل المعلن بمعنى
 التقريب سوف الدليل على وجه يقتلزم المدعي
 وتقرير منعه انما لا نسلم استلزام هذا الدليل
 المدعي قد يجادل يقال لا نسلم التقريب والتقريب

تقرب الدليل بمعنى الرابطة
 واستلزام الدليل التقريب
 كما لا يورده

انما يتم اذا اتى الدليل عين المدعى وما يساويه
 او الاخص منه مطلقا واما اذا اتى الاخص فلا تقرب
 كان يكون المدعى موجبة كلية وبتج الدليل
 موجبة جزئية فصل فيد لا يمنع النقل والمدعى
 الا حجازا ومعناه لا يستعمل لفظ المنع وما يستحق
 منه في طلب الدليل عليهما الا حجازا وبيان ذلك
 ان المنع في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة
 الدليل ولما لم يكن النقل والمدعى مقدمة من
 دليل فقولنا هذا المنع ممنوع وهذا المدعى
 ممنوع مجاز عن طلب الدليل مطلقا واما
 اذا استعملت لفظا اخر في طلب الدليل عليهما
 فلا مجاز كان نقول لا نسلم هذا النقل او هذا
 المدعى او هو مطلوب البيان هذا في المدعى
 الغير المدلل واما ان كان مدلا فطلب الدليل
 عليه باي لفظ كان مجاز في النسبة والمرد طلبه
 الدليل على سبيل من مقدمات دليله ويكتفي
 هذا البيان على ان الله عالم نقل فصل
 لما كان التواجب على المعلن عند المنع المانع
 هو الا يثبت كعارف تقضيته فلا يتقدم
 منع المنع ومعناه منع صاحبه تقرب لا نسلم
 صحة وزد هذا المنع لا يجوز ان يكون

المنوع

المنوع بدعيما جليا وكذا لا يتقدم منع السند
 الذي ذكره على سبيل قطع فانه الحق في منع المنع
 ومنع ما يوجب ان يوجب اثبات المقدمة التي
 يجب على المعلن عند منع المانع ان ينفذ وكذا لا ينفذ
 منع صلاحية السند للسند به مستند بعومه
 وكذا لا يبطال صلاحية السند به مستند لا بعومه
 وكذا لا يتقدم ابطال عبارة المانع مخالفتها
 القانون العرفي فاشتغال المعلن بهذه الاعراض
 انتقال منه الى بحث اخر يجب على السائل دفعه
 فان كان استغنا له بها بدون اثبات ما مدعه
 السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل
 الى بحث اخر نعم ينفع المعلن ابطال المنع مستدلا
 عليه به اذ هو المنوع بدعيما جليا وهذا
 بمقتضى ابحاث المنوع وكذا لا يتقدم ابطال
 المنع للتقدم به عوى ان المنوع مسلم عند المانع
 هذه الجواب الثاني جدي لا تحقيق فلا يصح
 عند ارادة اظهار الحق والتمانع ح ان يدعى
 الرجوع عن تسليم ما سلمه ما لم يكن بدعيما جليا
 المقدمة المناقشة في النقطة وهي اثبات السائل
 نقض ما ادعاه المعلن واستدله عليه وما ساوى
 نقضه او الاخص من نقضه كان ادعى المعلن

هذا هو المنوع بدعيما جليا وكذا لا يتقدم منع السند الذي ذكره على سبيل قطع فانه الحق في منع المنع ومنع ما يوجب ان يوجب اثبات المقدمة التي يجب على المعلن عند منع المانع ان ينفذ وكذا لا ينفذ منع صلاحية السند للسند به مستند بعومه وكذا لا يبطال صلاحية السند به مستند لا بعومه وكذا لا يتقدم ابطال عبارة المانع مخالفتها القانون العرفي فاشتغال المعلن بهذه الاعراض انتقال منه الى بحث اخر يجب على السائل دفعه فان كان استغنا له بها بدون اثبات ما مدعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل الى بحث اخر نعم ينفع المعلن ابطال المنع مستدلا عليه به اذ هو المنوع بدعيما جليا وهذا بمقتضى ابحاث المنوع وكذا لا يتقدم ابطال المنع للتقدم به عوى ان المنوع مسلم عند المانع هذه الجواب الثاني جدي لا تحقيق فلا يصح عند ارادة اظهار الحق والتمانع ح ان يدعى الرجوع عن تسليم ما سلمه ما لم يكن بدعيما جليا المقدمة المناقشة في النقطة وهي اثبات السائل نقض ما ادعاه المعلن واستدله عليه وما ساوى نقضه او الاخص من نقضه كان ادعى المعلن

هذا هو المنوع بدعيما جليا وكذا لا يتقدم منع السند الذي ذكره على سبيل قطع فانه الحق في منع المنع ومنع ما يوجب ان يوجب اثبات المقدمة التي يجب على المعلن عند منع المانع ان ينفذ وكذا لا ينفذ منع صلاحية السند للسند به مستند بعومه وكذا لا يبطال صلاحية السند به مستند لا بعومه وكذا لا يتقدم ابطال عبارة المانع مخالفتها القانون العرفي فاشتغال المعلن بهذه الاعراض انتقال منه الى بحث اخر يجب على السائل دفعه فان كان استغنا له بها بدون اثبات ما مدعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل الى بحث اخر نعم ينفع المعلن ابطال المنع مستدلا عليه به اذ هو المنوع بدعيما جليا وهذا بمقتضى ابحاث المنوع وكذا لا يتقدم ابطال المنع للتقدم به عوى ان المنوع مسلم عند المانع هذه الجواب الثاني جدي لا تحقيق فلا يصح عند ارادة اظهار الحق والتمانع ح ان يدعى الرجوع عن تسليم ما سلمه ما لم يكن بدعيما جليا المقدمة المناقشة في النقطة وهي اثبات السائل نقض ما ادعاه المعلن واستدله عليه وما ساوى نقضه او الاخص من نقضه كان ادعى المعلن

هذا هو المنوع بدعيما جليا وكذا لا يتقدم منع السند الذي ذكره على سبيل قطع فانه الحق في منع المنع ومنع ما يوجب ان يوجب اثبات المقدمة التي يجب على المعلن عند منع المانع ان ينفذ وكذا لا ينفذ منع صلاحية السند للسند به مستند بعومه وكذا لا يبطال صلاحية السند به مستند لا بعومه وكذا لا يتقدم ابطال عبارة المانع مخالفتها القانون العرفي فاشتغال المعلن بهذه الاعراض انتقال منه الى بحث اخر يجب على السائل دفعه فان كان استغنا له بها بدون اثبات ما مدعه السائل فقد عجز عن اثبات مدعاه وانقل الى بحث اخر نعم ينفع المعلن ابطال المنع مستدلا عليه به اذ هو المنوع بدعيما جليا وهذا بمقتضى ابحاث المنوع وكذا لا يتقدم ابطال المنع للتقدم به عوى ان المنوع مسلم عند المانع هذه الجواب الثاني جدي لا تحقيق فلا يصح عند ارادة اظهار الحق والتمانع ح ان يدعى الرجوع عن تسليم ما سلمه ما لم يكن بدعيما جليا المقدمة المناقشة في النقطة وهي اثبات السائل نقض ما ادعاه المعلن واستدله عليه وما ساوى نقضه او الاخص من نقضه كان ادعى المعلن

الاشارة الى سبب الاستدلال عليها فعارضه السوايل اثبات
 الشاينة او باثبات صفة حكيمة او باثبات انه في السائل
 عند ارادة المعارضة ان يقول للمعلل دليلك وان دل
 على ما ادعيت لكن عندي ما ينفيك اي ينفي ما ادعيت
 ودفع المعلل المعارضة اما بمنع النقض مقدم مائة دليل
 المعارض او باثبات فساده او انه ليس هو النقض وسبب
 نقض النقض او باثبات الدعوى بدليل اخر وهو
 المعارضة على معارضة السائل وفي كون هذه المعارضة
 دافعة لمعارضة السائل بحث ثم ان المعارضة تنقسم
 الى المعارضة في المدعى وهي ان يثبت السائل خلاف
 مدعى المعلل بعد اثبات المعلل مدعاه والى المعارضة
 في المقدمة وهي ان يثبت السائل خلاف مقدم
 المعلل بعد اثبات المعلل مدعاه والى المعارضة في
 المقدمة وهي ان يثبت السائل خلاف مقدم
 دليل المعلل بعد اثبات المعلل تلك المقدمة
 فصل وكل منهما ينقسم الى ثلاثة اقسام لا بدليل
 المعارض ان كان عين دليل المعلل مادة وصوره كما
 في الغالطاة العامة او يورد تسمي تلك المعارضة
 قلبا ومعارضة على سبيل القلب فاذن ان الغالطاة
 العامة الورد وهي الادلة التي يمكن ان يستدل
 بها على جميع الاشياء حتى النقيضين مثل ان يقال

السو

السبب الذي يكون وجوبه وعدمه مستلزما للمطلوب
 اما وجوبه او عدمه واياملا ان يلزم بوجوب المطلوب او كونه
 فلا استدلال به الفلسفي على قدم العالم لغرضه بالاستدلال به
 على جوده وان كان عنونه مادة وعينه صورة تسمى معارضة
 بالمثل كان يقول الفلسفي العالم قدّم لا نه انز القديم وكل
 ما هو انز القديم فهو قدّم فتعارضه بالحوادث لا بد منغير
 وكل متغير حادث وان كان عنونه صورة تسمى معارضة بالغير
 سواء كان عنونه مادة ايضا كما اذا عارضه في الصورة لندكون
 بان العالم حادث لا نه انز القديم ولا سبب من القديم بال
 المتخاير او كان عينه مادة وهذا صرح به خصام في شرح
 الاداب العنصرية ومثاله ان يستدل للمعلل على مدعاه
 بمغالطة عامة الورد في معارضة السائل بايراد تلك
 المغالطة على نقيض مدعى المعلل بصورة اخرى غير ما
 اختار المعلل في المدعى في النقض وقد يقيد
 بالاجالي ومعناه ان يدعى السائل بطلان دليل المعلل استدلالا
 بانه جار على مدعى اخر مع تخلف ذلك المدعى عنه وكل دليل
 هذا سببه فباطل لانه الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى
 لان المدعى لا يزم له وبطلان اللازم يدل على بطلان الملازم
 كان قلنا للفلسفي المستدل على قدم العالم باننا انز القديم انه
 جار في الحوادث اليومية اي ينتج قدم الحوادث اليومية
 مع انها حادثة بالبداهة ولا يحتاج عن هذا النقض

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

منع الكبرية من منع الصغرى وما كانت الصغرى مستقلة
 على مقدمتين منع الجوان تارة والتخلف أخركه وقد استدل
 الناقض على بطلان دليل المعلل بأنه مستلزم الدور والتسلسل
 ويحتاج إلى ما يستلزم المحال فهو محال ولا مجال للمنع الكبرية
 هنا أيضا قد منع الاستلزام وقد منع الاستحالة لأن
 بعض الدور والتسلسل غير محال وقد يجاب عن النقص
 بإببات المدعى بدليل آخر وهذا الختام من وجه وأعلم أن
 المعارض والناقض إذا لم يذكر دليل فلا يسمع دعواه
 البطلان ويسمى دليل النقص هنا هذا أن قلت البس
 للسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه فقلت
 لأنه تكليف بما لا يطاق لأن الدليل لا ينتج إلا
 مقدمة واحدة ومنها بحث فصل عمل الناقض
 قد ترك بعض أوصاف دليل المعلل عند الجواب ثم
 في مقدمتي أحز قسيم ذلك نقضا مكسورا فقلت جسد
 منع الجوان مستند بأن الوصف المذموم قد خلا
 في العلوية وقد يبطل السائل هذا السند بأن لا
 مدخل لذلك الوصف في العلوية مثاله قال السافعي
 رحمه الله عند لا يقع بيع الغائب لأنه مبيع مجهول الصفة
 فناقضناه بأنه جار في تزويج امرأة غائبة لأنها
 مجهولة الصفة مع أنه صحيح فقد جرد فناقض المبيعة
 فصل لا يفتقن الدليل ويميز بالاستئصال على القولين

أو الاستدراك أو الخفا إلى غير ذلك مما يرد بحسنه فإنه لا يصح
 لأحد المناظرين أن يقول للأخوان ما ذكرته باطل لأن
 المعنى الذي أدبته ما ذكرته من العبارة يصح إذا وقع بأحسن
 منها وإنما لا يصح ذلك النقص لأن وجود الظن يفي
 الوجه لا يوجب بطلان المرجوح وإنما يصح الاعتراض به على
 حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين الظن وهو
 ليس من أدب المناظرين ومنها استئصاله وإن كان
 التعريف أخفى من المعرفة يبطله كما عرفت بفضل
 قد تنقض العبارة ومعناه دعوى بطلانها مستند لا
 بحج لغتها قانون اللغة أو الضرف أو الخوف وقد
 يجاب عنه منع مخالفتها مستنداً بذهب من يذهب
 أهل العربية تقع عليه تلك العبارة وقد استمروا
 ناقض العبارة مستند ومعناه أن الاعتراض على
 العبارة بحج لغتها القانون العربية لا يصح على طريقتي
 المنع لكون هذا النقص لا ينفع المعلل عند منع الخاف
 مدعاة أو مقدمة ذلك بل هو انتقال منه إلى بحث
 آخر تنقض وبالجمله أن النقص أربعة تنقض التعريف
 ونقص التفسير ونقص الدليل ونقص العبارة وإنما
 طلب الدليل على المدعى والمقدمة فلا يسمى نقضا
 مطلقاً بل نقضا تفصيلياً فضل على أن المركب
 الناقض إذا كان قيد القضية قد انصديق معنى

ينز عليه المنع كان نقول هذا السائل روي في السائل
 ان يمنع رويته فقط فان اثبت رويته به لعل للسائل
 ان يمنع مقدمة ذلك الدليل او يعارضه او ينقضه
 والمنطق لا يخفى عليه ذلك واذ لم يكن فيه للنقض
 كان قال احد غلام زيد او خمسة عشر فلا يعرض عليه
 بشي الا بمحا لفة اللفظ ذلك القائلون العرفي اذا خالفه
 قوله ولو اجاب المعلن عن اعراض السائل بجواب سمى
 على ما سلم السائل ان يثبت ما منعه السائل بدليل مشتمل
 على مقدمة مسئلة عند السائل مع علم المعلن ان الذي
 سلم باطل فذا جوازي الزامى جدي لا تحقيقى وليس الغرض
 منه اظهار الحق بل الزام الخصم فقط وكذا البينة بمخالطة
 مع علمه بانه مخالطة فلا ينبغي للمعلن ذلك الجواب
 الا اذا كان الخصم متفهما اي طالبا لزالة المعلن لا اظهار
 الحق والجواب التحقيقي هو الجواب الذي يراه المعلن
 على ما علم حقيقة تكون السائل اذا سكت ح يحصل
 الزامه وان منع ما سلمه من قبل فله ذلك اذ له ان
 يبدى العود بعد الجزم ما لم يكن ما سلمه به معيا جليا
 ولذا قيل ان الحائض لا مدحبه له قوله لم يشرع في بيان
 المناظرة على نقد برهان كنهنا قلنا لم تلتزم
 صحة المنقول فلا يرد عليك الا طلب صحيح النقل
 وهذا معنى منع النقل فلان ثبت نقلك باحضار

كتاب

كتاب مثلا وان التزمته فحيث وذا لا تنصوري العود
 والاشارة عليك الابحاث السابقة الا ان يجب
 الايمان به ومن الزام صحته حلت عليه بانه صحيح
 او نقوية مقابلته بخا كنهنا ان البحث بين المعلن
 والسائل اما ان ينتهي الى عجز المعلن عن دفع اعتراض
 السائل او الى عجز السائل عن الاعتراض على جواب المعلن
 اذ لا يمكن جريان البحث الى غير النهاية وعجز المعلن يسمى
 في العرف الفخا ما وعجز السائل لزاما ويقال في الرجل
 السائل المعلن ويقال الزم الرجل المعلن السائل ويقال
 للمعلن مع والسائل ملزم بفتح الحاء والراء واصطفاة اللاحام
 الى المعلن اضافة المصدر الى مفعوله وكذا الزام السائل
 ثم ان السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض قد اسوال
 المناظرين وقد يكون بمعنى الاستفسار الاستفسار
 عن معنى اللفظ او عن تفصيل المجز او عن وجه
 التركيب وهذا ليس داخل في المناظرة والكشاف
 مشحون به ولا يباس بذلك عند حقا المسؤول
 عنه فصل اعلم ان حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه
 ابقا دعوى المعلن بلا دليل وليس حاصل نقضه
 ابطالا لدعوى المعلن اذ له دليل ملزم للدعوى
 ولا يلزم من ابطال الملزوم ابطال الملزم اذ يجوز
 ان يكون له ملزوم اخر لجواز عموم الملزم فيجوز

ان يكون المدعى ليل الخز وكذا حاصل المعاوضة
 الساقطة اعني ان يسقط ويبطل دليل المفترض
 دليل العقل وبالعكس ذلك دليل الصحيح لا يترك
 دليل على خلافه مدلوله فيبقى مدعى العقل
 بلا دليل فليس حاصل المعاوضة ايضا باطلا
 المدعى العقل في قوى الاعتراضات ابطال
 المدعى الغير المدلل بدليل وان سمي ذلك غصبا
 واسلها المنع فلا يجب له سند ولا دليل ومراد
 الاستقصاء في فن المناظرة فعليه برهاننا الممولة
 تقرب قوانين المناظرة وعلى المستفيد من احسن الله
 ارشاده من احكام ان يستغفر والى والوالد
 ويدعوا بالجنة ونعم الباقية ومن لا يشكر الناس
 لا يشكر الله والحمد لله الذي بعثنا رجلا
 في القلح كاتبت بحمد الله وعونه
 وحسن توفيقه في يوم الخميس
 المبارك في اواخر صفر الحز
 مسه الله وما يدره
 وسبق من حج

من ذابح
 لله
 وآمن

هذا هو
 المدعى
 الغير المدلل
 بدليل وان سمي
 ذلك غصبا
 واسلها المنع
 فلا يجب له سند
 ولا دليل ومراد
 الاستقصاء في فن
 المناظرة فعليه
 برهاننا الممولة
 تقرب قوانين
 المناظرة وعلى
 المستفيد من احسن
 الله ارشاده من
 احكام ان يستغفر
 والى والوالد
 ويدعوا بالجنة
 ونعم الباقية ومن
 لا يشكر الناس لا
 يشكر الله والحمد
 لله الذي بعثنا
 رجلا في القلح
 كاتبت بحمد الله
 وعونه وحسن
 توفيقه في يوم
 الخميس المبارك
 في اواخر صفر
 الحز مسه الله
 وما يدره وسبق
 من حج